

ثلاثة كتب

(1) Louis Halphen : Initiation aux Etudes d'Histoire du Moyen Age. 3e. Ed., revue, augmentée et mise à Jour ; par Y. Renouard. Paris, Presses Universitaires de France, 1952. 205 pp.

(2) Pertold Spuler & Ludwig Forrer : Der Vordere Orient in islamischer Zeit. Bern, Franke Ag. Verlag, 1954.
"Institut de recherche et d'histoire des textes"

(3) Armando Saponi : Le marchand Italien au Moyen Age. Conférences et bibliographie, introduction de Lucien Febure. Paris, Armand Colin, 1952.
Storia Economica Medievale

لكتب البليوجرافيا فضل كبير على الطلاب والباحثين سواء ، لأنها تتيح الفرصة لمعرفة ما أخرجته المطابع من المصادر والبحوث : فضلاً عما تضمنه خزائن الكتب من كنوز خطية . ولهذا كانت عناية الغرب بكتب البليوجرافيا بعد أن تشعبت الدراسات التاريخية ، وازداد نشاط الباحثين في ميادينها المختلفة .

والكتاب الأول كتبه عملاق من عمالقة صناعة التاريخ في فرنسا في عصرنا هذا . وقد طبع ثلاث طبعات ، كانت الأولى سنة ١٩٤٠ . ثم كانت الثالثة سنة ١٩٥٢ ، بعد وفاة المؤلف : لوى هالفين ، فقام على إعدادها تلميذ من قدامى تلامذته هو رنوار ، عميد كلية الآداب بجامعة بر دو سابقاً . وقد أوضح المؤلف في مقدمة الطبعة الأولى لكتابه أن علم التاريخ لم ينظر في وقت من الأوقات بما ينظر به الآن من جدل ودراسة . كما أن تقدم الدراسات التاريخية ، كغيرها من فروع العلوم الأخرى ، لم يتحقق إلا بعد أن أخذ العلم يتخلص تدريجياً من كل المؤثرات التي تحول دون اشتغال الباحث بالسعي للوصول إلى الحقيقة .

قصد هالفين من كتابه هذا أن يقدم للمقبلين على دراسة تاريخ العصور الوسطى مرشداً يعاونهم على تحقيق هدفهم . وتلمح في الكتاب ذكاء العقلية

الفرنسية في التصنيف ، كما تلاحظ جهد المؤلف في العرض والإيضاح موجزاً مختصراً . وهو يتدرج مع الطالب من الكتب العامة التي رسخ قدمها واستوجب على الجميع الرجوع إليها لأنها لا تمثل فكر أصحابها فحسب ، بل لأنها تمثلت أيضاً ما سبقها من بحوث ومناهج ، وعالجت المعالم الرئيسية التي تهنيء لجمهور المثقفين فضلاً عن المتخصصين سبيل الإفادة منها . ثم يتدرج هالفين بعد ذلك إلى استعراض مجموعات الوثائق الكبرى وينتهي بالطالب إلى البحث في المكتبات الكبرى وفي أقسام المخطوطات بها للظفر بالمادة التاريخية الضرورية لمن أراد معالجة مشكلة من المشاكل أو مناقشة نظرية من النظريات أو إمطة اللثام عن وجهة نظر تاريخية لم تنل حظها من البحث أو لم تسترع انتباه أحد من قبل . وكل هذه فرص متاحة للباحثين ؛ متجددة دائماً .

ويحملنا ما ضمه الكتاب من بيانات ومعلومات على إطالة التأمل والنظر فيه ، وبخاصة في القسمين الثاني والثالث منه حيث بذل المؤلف قصارى جهده . كما يتيح لقرائه تكوين صورة واضحة المعالم عن أهم ما يحتاجون إليه من عدة هي أساس ضروري لصناعتهم . فهو يسعى إلى توضيح كل الإمكانيات الخاصة بجمع مادة البحث ؛ ويقدم للباحثين الهيئات التي يمكن أن تعاونهم في هذه المرحلة الدقيقة في عملهم . من ذلك كلامه عن أحد المعاهد التي أنشأها المركز القومي للأبحاث العلمية في فرنسا ، وهو المعهد المعروف باسم "Institut de recherche et d'histoire des textes" والذي يقدم خدمة جلييلة لكل باحث لأنه يسعى إلى جميع الوثائق والنصوص الأدبية القديمة والوسيطة وتصويرها بالميكروفيلم ؛ سواء أكانت هذه الوثائق والنصوص في فرنسا أو في غيرها من البلاد .

فاذا انتهى الباحث من بحثه كان عليه أن يقدمه طعاماً سليقاً شهيماً لقرائه . يمتاز بالوضوح في عرضه والوضوح في نتائجه . وهذه مشكلة المشاكل وهدف كل بحث تاريخي وهنا يختم المؤلف كتابه بقوله أنه يرجو أن يجد من انقطع للدراسات الوسيطة ، يجد في هذا المجلد الصغير وسيلة لتجنب بعض الأخطار

(١) عنوان هذه المؤسسة : Paris (3e) 87, rue Vieille-du-Temple .

التي غالباً ما ينزلق إليها الباحث في بدء حياته . وإنه ، كمؤلف ، يعرف كيف أن شرح الأحكام والقواعد العامة أسهل بكثير من تطبيقها .

* * *

أما كتاب الأستاذين شبولر وفورير فيتناول الكلام عن المصادر والبحوث الخاصة بشعوب الشرق الإسلامي سواء أكانوا عرباً أم فرساً أم تركاً . وقد اختص الأستاذ شبولر بالعالم الإسلامي فيما عدا تركيا التي انفرد زميله بعرض مصادرها . والخطة الأساسية في تأليف الكتاب هي استعراض ما صدر من البحوث الخاصة بهذه الدراسات في الشرق والغرب ، فضلاً عما أصدرته مختلف المكتبات ودور النشر من المصادر الأصلية ثم الإشارة إلى مدى أهمية تلك البحوث كلها ، والتعرض لمواضع الجدل فيها ، وللنقط التي استرعت انتباه المؤلفين فأطنبوا في دراساتها ، وكذلك الإلماع أحياناً إلى موضوعات لم تنضج دراساتها ولم تنل حثتها من البحث والتحقيق .

ولذلك كله كان الاختلاف بين هذا الكتاب وبين كتاب سوفاجيه (١) . فكتاب سوفاجيه قصد به أن يتيح للمبتدئين في تاريخ الشرق الوسيط ما يجب أن يبدأوا بدراسته والرجوع إليه حتى يعجم عودهم ويشتد ساعدهم . أما كتاب شبولر وفورير فيرجعون إليه بعد أن يمروا بهذه المرحلة الأساسية ويدخلوا ميدان البحث والتأليف .

ولاتساع نطاق الجزء الذي انفرد به الأستاذ شبولر ، فقد اجتهد في تقسيمه حتى ييسر للقارئ الرجوع إلى ما يشاء من المؤلفات . بدأ المؤرخ بالكتب أو المقالات الخاصة بالكتالوجات والفهارس والبليوجرافيا ، مستعرضاً أسماء مؤلفيها وموضوع كل منها وسنة طبع الكتاب أو المقال ومكان طبعه ؛ وهذه المعلومات قاعدة عامة تمسك بها المؤلفان في كل كتاب . بعد ذلك هدى القارئ إلى أهم المصادر الخاصة بالفيلولوجيا سواء في محيط الدراسات السامية أو الإيرانية أو التركية أو المغولية . ثم تناول بعد ذلك الدراسات الجغرافية

J. Sauvaget : Introduction à l'Histoire de l'Orient Musulman, Paris, 1946. (١)

وتقويم البلدان وطرق المواصلات . وهذه كلها مدخل رئيسية لدراسة بلاد الشرق المختلفة التي عالجها الكاتب . كما عني بعد ذلك عناية خاصة بكتب الرحلات ، ثم انتقل إلى الكلام عن مصادر التاريخ الديني فاستعرض مصادر التاريخ الإسلامي ثم التشريع الإسلامي ، ثم تناول بعد ذلك تاريخ المسيحية فالزرادشتية وغيرها . وأتبع الأديان بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والنظم . ثم عرج بعد ذلك على أهم ما أصدرته المطابع في تراجم كبار شخصيات العصر ، وبعد ذلك استعرض دراسات التاريخ العسكري والحربي ، فالدراسات الخاصة بأهم ما أصدره المؤلفون في محيط العلوم المساعدة للتاريخ ، وبخاصة النيات .

تلى ذلك مؤلفات الأدب العربي ، فالفارسي ، فالتركي في أواسط آسيا . ثم كتب الفلسفة والموسيقى والعلوم الطبيعية والطب وتاريخ العلوم . وأتى في خلال هذه التقسيمات العامة تقسيمات فرعية متعددة . وقد يفلت من المؤلف ، في خلال هذا الحشد من المصادر المتعددة الجوانب والشعاب ، زمام السيطرة على تقسيمه . من ذلك أنه وضع مقال الأستاذ فيشيل عن الكارمية في القسم الذي خصصه للدراسات اليهودية . والكارمية لم يكونوا يهوداً ، بل على العكس من ذلك كانوا مسلمين أولاً وآخرأ . وفي الوقت نفسه لم يشر المؤلف في هذا القسم إلى رحلة اليهودي بنيامين التطيلي^(١) وهي من أهم المصادر عن الجاليات اليهودية في الشرق الإسلامي إن لم يكن في حوض البحر المتوسط كله . ولكن مثل هذه الملاحظات لم تضعف من قيمة الكتاب أو أهميته . فانك تلس في كل أقسام الكتاب المتشعبة جهد المؤلف واهتمامه أن يختار لقارئه أهم ما كتب في كل موضوع تعرض له . والاختيار في حد ذاته مشكلة عسيرة صعبة وبخاصة في مجال هذا الكتاب المتسع الرحيب : ولذلك فاته أحياناً كتب أو مقالات كانت أيضاً جديرة بالإشارة إليها . وقد أحس الأستاذ شبولر بهذه المشكلة فصدر كلامه بالإشارة إلى أهمية كتاب بروكلمان بالنسبة للآداب الإسلامية وكتاب جراف

(١) رحلة بنيامين بن بونة التطيلي . نقلها إلى العربية عن الأصل العبري عزرا حداد .

بنداد سنة ١٩٤٥ و Benjamin of Tudela : The Itinerary of Benjamin of Tudela

Ed. M.N. Adler. Oxford, 1907.

بالنسبة للآداب المسيحية ، موضحاً أنهما أداة ضرورية لا غنى عنها للباحث .
والواقع أن كتاب شبولر هذا يعد تكملة لكتابتى الأستاذين بروكلمان وجراف
لأنه تناول ما طبع منذ سنة ١٩٣٥ إلى ١٩٥٤ على وجه التقريب . وقد ذكر
المؤلف أيضاً أن العلاقات العادية خلال الحرب والفترة الدقيقة التى مرت بها
ألمانيا بعد انتهاء الحرب مباشرة لم تتح للمكتبات الألمانية اقتناء جميع ما أصدرته
المطابع فى تلك الرقعة الرحبية التى تناولها الكتاب ؛ وبذلك تعذر على المؤلف
الوصول إلى ما صدر فيها من كتب وأبحاث .

وافتقار الكتاب إلى المصادر والأبحاث التى صدرت فى العالم العربى ،
ملاحظة تنطبق أيضاً على القسم الثانى الذى اختص بالتاريخ العثمانى والجمهورية
التركية من هذا الكتاب الذى نحن بصددده . قسم الأستاذ فورير هذا الجزء إلى
تاريخ سلاطين آل عثمان ثم الولايات العثمانية ثم مصادر كتبت عن التاريخ
الاقتصادى والاجتماعى أو اهتمت بجوانب خاصة منه كالأحوال المالية أو الصناعة
أو أحوال المسيحيين وكنائسهم ورياساتهم المختلفة فى ظل الحكم العثمانى .

وقد صدر الأستاذ فورير كلامه بكتب البليوجرافيا والمصادر التى تناول
قسمه من الكتاب ثم الإشارة بعد ذلك إلى دور الأرشيفات التركية وحدها
وما صدر من المؤلفات الخاصة بها . ومع ذلك فليس يخفى أن دور الوثائق
التركية ليست هى المنبع الوحيد للوثائق التركية ، فلأزالت كثير من دور الوثائق
فى العالم تحتفظ بوثائق تركية لم تر النور بعد ، وبخاصة دور وثائق حوض
البحر المتوسط ، وأذكر على سبيل المثال أن أرشيف الدولة فى البندقية يملك
مجموعة متكاملة متصلة الحلقات من الوثائق التركية تنتظر باحثاً ينهض بدراسة
العلاقات العثمانية البندقية من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر م ؛
وسيجد فى هذه المجموعة ثروة ومعيناً جديرين بالبحث والفحص .

والثالث كتاب من الكتب الطيبة التى أنتجها علماء الغرب فى التاريخ
الاجتماعى والاقتصادى للعصور الوسطى . مؤلف الكتاب مؤرخ من كبار
مؤرخى إيطاليا ، إن لم يكن من كبار مؤرخى العالم فى التاريخ الاقتصادى

الوسيط . إنه الأستاذ أرماندو سابوري أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة فلورنسا ومدير جامعة لويجي بوكوني التجارية بميلانو .

وقد أتيت لي أن ألتقي بهذا العالم وأن أراه عن كثب ، فوجدت فيه مؤرخاً يعمل ليل نهار ويقوم الآن بأعداد الطبعة الثالثة من الكتاب الإيطالي المشهور : *Storia Economica Medievale* . ثم أتيت لي أن أستعرض قائمة مطبوعاته التي أخرجها في مجال التاريخ الاقتصادي فإذا بها تريني على مائة وخمسين مطبوعاً ؛ منها الكتاب الضخم ، ومنها المقال في المجلة العلمية لمعالجة مشكلة تاريخية واقتصادية أو عرض كتاب ونقده ، وكلها تعطينا صورة واضحة المعاني عن الرجل وجهده واجتهاده . وتكشف لنا في نهاية الأمر عن طول نفسه في البحث والإنتاج وتجلو لنا كيف أن عمله الرسمي ووصوله إلى منصب مدير جامعة لم يحل بينه وبين تأدية رسالته وواجبه الأساسي ؛ أعني البحث والنشر .

والكتاب مقسم إلى قسمين : القسم الأول عبارة عن أربع محاضرات ألقاها المؤلف في باريس سنة ١٩٤٨ ، وموضوعها التاجر الإيطالي في العصور الوسطى .

تناول سابوري في المحاضرة الأولى تحديد هيئة التاجر الأساسية ؛ فتكلم عن نظرة التاجر الإيطالي لوطنه ثم دين ذلك التاجر ثم ثقافته . أما المحاضرة الثانية فخلصت الكلام عن هؤلاء التجار الإيطاليين في ميدان العمل . وكانت أهم النقاط التي تناولها بالبحث ، رعوس الأموال ، والتجارة العالمية ثم طرق المواصلات ، فسلع التجارة العالمية . وموضوع المحاضرة الثالثة : الإيطاليون في العالم الوسيط . استعرض فيها الشكلين الأساسيين لأوروبا الوسيطة ؛ أوروبا البرية وأوروبا البحرية . ثم أوجز الكلام عن الفتح العربي ، وإيطاليا والصليبيين ، وإيطاليا والتوسع الإيطالي ؛ وكلها نقط اتصلت إتصلاً وثيقاً بكفاح التاجر الإيطالي ونشاطه وهو نشاط أساسه ولبه وتطوره : الإتجار ونقل السلع والمغامرة في سبيل الكسب ، وما اكتنف ذلك من جهد وتضحيات وما ترتب عليه من إعلاء مركز إيطاليا في جميع أسواق العالم التي وفدوا عليها أو المفتوحة أمامهم أو المغلقة التي غامروا للوصول إليها . ثم يختم الأستاذ سابوري هذه المحاضرة

بتبيان مركز الإيطاليين في أوروبا بين نهاية القرن الرابع عشر ونهاية القرن الخامس عشر للميلاد .

والمشكلة الأساسية التي لمعت في هذه المحاضرات الثلاث هي مناقشة آراء فرنر زومبارت في نشأة الرأسمالية^(١) وما اكتنف هذه النشأة من صعاب سواء ما كان متصلاً بالاقتصاد الوسيط وطبيعة المعاملات القائمة فيه أو ما كان متصلاً بالدولة والدين والمواصلات وغير ذلك . ثم تبيان ما قام به الإيطاليون للتغلب عليها وبذلك وفق في إبراز كفاح الإيطاليين إبان ميلاد هذه المرحلة من تاريخ العالم الاقتصادي . ونقض في الوقت نفسه كثيراً من آراء زومبارت ونقدها . وغني عن البيان أنه لم يكن من السهل على زومبارت أن يوفق إلى ما وفق إليه سابوري لعدم توفره على دراسة الوثائق الإيطالية الوسيطة وهي من المنابع الرئيسية لدراسة نشأة الرأسمالية والكشف عن غوامضها . وقد يكون من الضروري أن يذكر أن ما وجه إلى دراسات زومبارت من نقد وبخاصة آرائه في أصول الرأسمالية ونشأتها في العصر الوسيط لا ينبغي أن ينسبنا أن زومبارت كان من أوائل من عالجوا هذا الموضوع الشائق العسير الذي لن تكتمل دراساته إلا بعد بحوث اقتصادية تاريخية طويلة ، لا تتناول أوروبا وحدها بل العالم كله كما كان معروفاً في العصر الوسيط .

أما المحاضرة الرابعة والأخيرة فموضوعها مصادر هذه المحاضرات وهو موضوع لا يقل خطراً وشأناً بالنسبة للطالب أو الباحث عن المحاضرة في التاريخ الاقتصادي الوسيط . وقد قال سابوري إننا نستطيع أن نجمع الوثائق الخاصة بالتاريخ الاقتصادي الإيطالي الوسيط في الأقسام التالية ؛ نصوص تشريعية ، كتب الموثقين ، كتب التجارة والتجار ومراسلاتهم ، ثم كتب الحوليات .

ومن واجبنا أن نقارن بين هذا التقسيم وبين وثائقنا العربية في نفس هذا الموضوع . فبالنسبة لنصوص التشريع ، فإننا نملك مجموعات طيبة من هذا الطراز من الوثائق . فالفقه كان مجالاً خصباً للبحث والتأليف والاجتهاد . وإذا كانت كتب التوثيق الإسلامي لم تلق العناية الكبيرة من جمهور الناشرين إلا أن

(١) Werner Sombart : Der Moderne Kapitalismus, 6 vols. Munchen, 1921-28.

الباحث لا يعدم الرجوع إلى مخطوطات عديدة تناولت بالعرض والشرح هذه الناحية الطيبة من مجالات الدراسات النظرية والعملية للتشريع الإسلامى . كما يلحظ نشاطاً كبيراً فى هذا المجال بين فقهاء القبط أيضاً . ولكن من المهم أن يذكر أنه ليس من السهل العثور على عقد شركة تجارية فى مصر فى العصر الوسيط إلا أن كتب التوثيق العربية تقدم لنا نماذج لكتابة العقود المختلفة بحيث تكون مستوفاة غير مشوهة أو منقوصة . والواقع أن مثل هذه النماذج تفتح أمامنا آفاقاً جديدة لدراسة النظم القضائية وإجراءاتها وسبل التعامل ومدى تطبيق الشريعة الإسلامية فى المجتمع المصرى أو الإسلامى عامة ، فضلاً عن تناولها التداول التجارى فى أنواع عدة من السلع ومراكز إنتاجها أو وصف الكثير من العدد والآلات المعروفة فى ذلك العصر بطريقة عارضة فى أثناء كتابة العقود وغير ذلك من المعلومات التى لا سبيل إلى العثور عليها أو استكمال فهمها من المصادر المتداولة عن تلك الفترة من تاريخنا .

وإذا كانت الكتب التى نخلصت للكتابة عن التجارة قليلة وأهمها رسالة الباحث فى « التبصر بالتجارة » وكتاب جعفر بن على الدمشقى فى « محاسن التجارة » ؛ إلا أن مراسلات التجار المصريين ودفاترهم ومدوناتهم فى العصور الوسطى تكاد تكون فى حكم المفقودة حتى اليوم . وقد تساعد كتب الحيل على تعرف لون من ألوان جهد التجار واجتهادهم وتحليلهم للتخلص من فروض الشرع وأعبائه فى بعض مجالات نشاطهم وحياتهم العملية ، إلا أن هذه الكتب أيضاً لا تغنى بأية حال من الأحوال عن النظرة الواقعية المتكاملة التى يمكن أن يخرج بها الباحث من وراء مراجعة دفتر من دفاتر التجار حيث يدون كل تاجر حركة متجره ويتضح بذلك مدى نشاطه وطاقته المالية بأرقام وأسماء كانت خير عون لسابورى وغيره فى تقدير القيم الحقيقية للتجارة الأوربية الوسيطة . وانعدام وجود مراسلات تجارنا ودفاترهم الوسيطة حتى اليوم مشكلة وعرة تواجه باحث التاريخ الاقتصادى الوسيط فى منطقة الشرق الإسلامى .

أما كتب الحوليات فهى وفيرة لدينا ، وإن كان هناك فرق واضح بين حولياتنا الشرقية وبين حوليات المدن الإيطالية أو غيرها من المدن الأوربية

التجارية في حوض البحر المتوسط . فحوليات تلك المدن أكثر احتفالا وعناية
بشئون التجارة والتجار ومن أصحابها من كان ينتسب إلى عائلات تجارية كبيرة
أو من كان مشتغلا هو نفسه بالشئون التجارية . أما حولياتنا فأكثر احتفالا
بشئون الملك وأحداث العصر وما اتصل بهما بوجه خاص .

وإذا تكلمنا بعد ذلك عن القسم الثاني من الكتاب ، فأول ما يستوقف
النظر أنه إنتاج بيبليوجرافى من الطراز الأول . يقع هذا القسم في مائة وخمسة عشر
صفحة . ويقدم للقارىء ، تفصيلا ، مجموعات من المصادر والمقالات التي
ظهرت وتناولت الكلام عن النقط الاقتصادية الهامة الواردة في هذه المحاضرات .
أما بالنسبة للنقط الجانبية لموضوع محاضراته فيسجل سابورى للقارىء اسم
الكتاب أو الكتب التي يفضل الرجوع إليها لتكوين ثبت كامل بمنابعها التي
استنبطت منها .

ومن طريف هذه المجموعات ، مجموعة من المصادر تحت عنوان Mude (١)
انفردت ببعض المصادر التي يرجع إليها في موضوع الطرق والمواصلات بين
إيطاليا والعالم الوسيط (٢) . والواقع أن كلمة Mude هذه كلمة عربية الأصل .
هى لفظة « مدة » العربية . انتقلت إلى إيطاليا وأصبحت اصطلاحاً متداولاً
ومعروفاً في كتب التجار ومراسلاتهم أو غير ذلك من المكاتبات الرسمية .
والأصل في انتقال هذه الكلمة ، فيما أرجح ، أن التجارة البحرية في البحر
المتوسط كانت موقوتة فيه بمدة معينة (٣) . ففى العادة كان هناك موسمان للملاحة
سنوياً ، ويقعان في الربيع والخريف . والموسم الملاحي يسمى مده Mude أو (Muda)
ويبدو أن هذه الكلمة كانت أيضاً اصطلاحاً مرناً يطوى معانى عديدة : فهو
يدل أحياناً على الأسطول التجارى أو القافلة البحرية ، وأحياناً أخرى يدل

(١) Armando Savori : Le marchand Italien au Moyen-Age pp. 68-69 .

(٢) تداول كثير من مؤرخى الغرب استعمال هذه الكلمة كما وردت في الوثائق وكثيراً ما كتبوها
في مؤلفاتهم بحروف مائلة دلالة على غرابتها وعدم تعرفهم على أصلها .

(٣) راجع ابن ماقى : كتاب قوانين الدواوين (نشر عطيه) ص ١٤٧ - ٢٤٨ وخطط

المقرىزى (بولاق) ج ٢ ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

على الفترة القانونية التي لا يصرح للسفن بعدها بالشحن والسفر . كما يستعمل أيضاً للدلالة على موسم العمل والنشاط التجاري الذي يتم فيه عقد الصفقات وإنجاز الإتصالات التي تتطلبها^(١) .

والمهم بعد ذلك من وجهة النظر الشرقية أن عمق الصلات التجارية بين الشرق والغرب في البحر المتوسط قد أدى إلى انتقال هذه الكلمة العربية إلى الغرب وعاشت هناك اصطلاحاً تجارياً فنياً ، لا مجرد كلمة تدل على الزمن بمعناها العربي الأصلي المحصور في هذا المجال .

ومن هذا العرض كله : يتضح لنا أن كتاب سابوري يحملنا على تقديره ؛ تقدير مؤرخ أفنى حياته في البحث والدرس والتأليف حتى استطاع أن يقدم لنا هذه المحاضرات الواضحة الشائقة ، ومنابعها المتعددة الجوانب والموضوعات :

صحى لبيب

(١) F.C. Lane : Andrea Barbarigo, Merchant of Venice (Baltimore, 1944)

pp. 62-64, 102, 106, 107, 108, 111, 145, 171, 190.